نقد لكتاب : إنجلترا والشرق الأوسط

المؤلف إيلى خدورى

من المعلوم أن كتب السياسة والتاريخ تتضمن كثيراً من الأوهام والخداع ، ذلك أن كتاب التاريخ لا يلتزمون المنهج العلمى الحق فى ما يمس ماضى أمتهم من وقائع وأحداث ، وإنما يلجأون غالباً إلى صبغ تلك الوقائع والأحداث بصبغة تتمشى مع غرورهم الوطنى والقومى لتظهر أمتهم بالمظهر اللائق ولتستر مثالبها ومعايبها . ويتوسل كتاب التاريخ والسياسة لتحقيق غرضهم هذا بالتصرف والانتقاء فى سرد الأحداث وتفسيرها . ولا يصادفون فى سبيلهم عقبات جدية ومصاعب تمنعهم من الوصول إلى غايتهم . فالوقائع التاريخية من الكثرة والإعضال بدرجة يتمكن معها المؤرخ أن يدونها بأشكال مختلفة وذلك عن طريق إهمال ذكر بعض الحوادث أو الإسهاب فى ذكر بعضها الآخر ، أو ترك جانب من وقائع فى الظل لئلا تلفت الانتباه أو ما إلى ذلك عن طريق انتخاب الوقائع ومزجها بشكل أو بآخر . وأكثر ما يبدو ذلك فى كتب التاريخ القومى وبخاصة فى القضايا التى تتصل بحياة الشعب الذى ينتسب إليه أولئك المؤرخون من جهة ، وبحياة الشعوب التى يعتبرونها مناوئة أو منافسة لهم من جهة أخرى . ويتوهمون النجاح فيما يعرضون من وجهات نظر تتفق ونزعاتهم وعواطفهم القومية ، حتى إذا استقصيت « المصادر الأصلية » التى تتعلق بالقضية موضوع الخلاف ، وحققت جميع الروايات ومحصت بانت الحقيقة التاريخية جلية للعيان وظهر تباعد الكاتب عن مناحى البحث الحيادى والدقة العلمية . ويمكن القول أن معظم ما كتب الغرب عن تاريخ العرب الحديث يتجه اتجاهاً مغرضاً فى كتابته .

وبين أيدينا الآن كتاب : England and the Middle East, by Elie Kedourie, London, Bowes & Bowes, 1956, 136 pages Sources, sppendices, index, 305.

مؤلف الكتاب يهودى بغدادى المنشأ ، كتب بحثه خلال دراسته فى كلية سان أنطونى بأوكسفورد .

بدأ المؤلف فى الفصل الأول يشرح أسس السياسة الإنكليزية فى الشرق الأوسط ما بين ١٨٣٠ — ١٩١٤ عند ما كان يتزعم هذه السياسة پالمرستون وبونسونبى وستراتفورد كاننج ، وبسط تمسك بريطانيا بمراعاة مبدأ تمامية أراضى الدولة العثمانية صيانة لمواصلاتها بين البحر الأبيض المتوسط وبين الهند ، وإبعاداً لروسيا وفرنسا عن مجالها ، كما بسط موقف تلك السياسة من مسألة الإصلاح فى الدولة العثمانية . وتطرق إلى وقوف سالسبورى وغيره فى وجه سياسة بريطانيا التقليدية ، وإلى الانقلاب الذى طرأ عليها بعد دخول بريطانيا فى الوفاق الثلاثى سنة ١٩٠٧ بحيث أصبحت تؤيد تقسيم الدولة العثمانية سنة ١٩١٥

وفى الفصل الثانى يبسط المؤلف بإيجاز ظروف إخراج اتفاقية سايكس بيكو السرية ، ويشير إلى التزامات بريطانيا نحو العرب بموجب مراسلات مكماهون لحسين ، ويرى المؤلف أن الشريف حسيناً كان قد أعلمه وكيله — فى القاهرة شريف الفاروقى ، بشروط الاتفاقات الفرنسية البريطانية بصدد الأراضى العربية فى آسيا : وبالتالى فالحسين لم يخدع من قبل الحكومة البريطانية ولم يكن نشر الاتفاقية على يد البلاشفة الروس ضربة مفاجئة للشريف وصحبه !

وفى الفصل الثالث يتكلم المؤلف عن مارك سايكس من خلال كتبه وخطبه ، وكيف أن مبدع اتفاقية سايكس بيكو كان سياسياً رومانتيكياً خيالياً . وكيف أنه بينما كان من أكبر مؤيدى الدولة العثمانية ، يزدرى الأرمن ويحتقر اليهود ، ويعاكس الأمانى القومية لرعايا السلطان ، إذا به يصبح أثناء الحرب بطل قضية الصهيونية والقومية العربية والدولة الأرمنية ...

وقد أفرد المؤلف للورنس فصلا خاصاً انتقده فيه بشدة وقال عن كتابه

« أعمدة الحكمة السبعة » إنه كتاب يهدف لورانس من ورائه إلى تبرير أعماله الخاصة لا تبرير الحركة العربية .

ويبسط المؤلف فى الفصل الخامس خطوات السياسة البريطانية فى سبيل إبطال مفعول اتفاقية سايكس بيكو بين ١٩١٨ و ١٩١٩ .

وفى الفصلين الأخيرين السادس والسابع يتناول المؤلف أحداث سوريا والعراق بين ١٩١٩ — ١٩٢١ ويوضح موقف السياسة البريطانية منها بحيث كانت تتأثر بها وتؤثر فيها ..

ولسنا بصدد الكلام على الفصل الأول فهو مفيد وجيد ، ولا عن الفصلين اللذين عقدهما لسايكس ولورانس فهما لا يخرجان عن المعروف ولا يضيفان شيئاً مذكوراً إلى معلوماتنا . وإنما يهمنا الفصل الثانى الذى شرح فيه المؤلف إبرام اتفاقية سايكى بيكو ، فقد زعم فيه أن الشريف حسيناً كان على علم سابق بالاتفاقية المشؤومة ! !

قال المؤلف كدورى (أنظر صفحة ٣٧ — ٤١ من كتابه) إن الشريف ومعاونيه كانوا يعلمون مطالب انجلترا وفرنسا فى آسيا العربية ومع ذلك فقد اختاروا أن يقذفوا بمصيرهم فى صف هاتين الدولتين . وبعبارة أخرى إن نشر البولشفيك لنص اتفاقية سايكس بيكو فى نهاية ١٩١٧ لم يكن ضربة قوية مفاجئة للشريف أو لقادة الثورة الآخرين ! !

إن هذا القول لا يستند إلى أساس صحيح .

حقاً إن الشريف وصحبه كانوا على علم — مع العرب كافة — بأطماع دولتى الوفاق قبل الحرب العالمية الأولى ولكن لا يجوز القول بأن نبأ اتفاقية سايكس بيكو وصل إلى علمهم على وجه التأكيد ، فمن المعلوم أن الاتفاقية المذكورة كانت سرية ، وأنه بينما كانت المفاوضات جارية بشأنها مع روسيا كانت بريطانيا تفاوض العرب لتحديد منطقة الاستقلال العربى التى يقبل العرب بموجبها أن يثوروا ضد الترك ؛ ولما بلغ الحسين نبأ الاتفاقية رسمياً بأجر

تواً بإرسال عرض الترك للصلح مع العرب إلى الإنجليز فى القاهرة وطلب منهم تفسيراً كاملا محدداً للموضوع برمته ، ولو فرضنا جدلا بأن الحسين كان يعلم بوجوه هذه الاتفاقية من قبل ، وكان الإنجليز يعلمون بذلك ، فلماذا اضطربت وزارة الخارجية البريطانية هذا الاضطراب عندما طلب منها الحسين تفسيراً للاتفاقية ؟ ولماذا ردت عليه ذلك الرد الملتوى فألبست الاتفاقية ثوباً كاذباً فى حقيقته ومداه ؟ ولماذا أشارت على الحسين بأن يعتبر نسخة الاتفاقية التى أرسلها له جمال باشا مثالا جديداً للدسائس التركية ؟ هل كان ثمة حاجة لكل ذلك ؟ !

ويستند المؤلف كدورى فى دعم الزعم السابق إلى وكيل الملك حسين فى القاهرة محمد شريف العمرى الفاروقى ، الضابط العربى الموصلى الذى فر من جبهة غاليبولى والتحق بالخطوط الإنكليزية حيث أرسل إلى القاهرة .

قال المؤلف : « إن السلطات الانكليزية كشفت للفاروقى عن مدى المطالب الفرنسية وطلبت منه إبداء الرأى » ، ويستطرد المؤلف : « أعلم الفاروقى الشريف حسيناً بأنه أخبرهم أن المطالب الأساسية للجمعيات السرية العربية التى تشتمل على رقعة الأرض الممتدة من البصرة إلى مرسين لا يمكن تعديلها ولكن يمكن منح فرنسا وانجلترا الامتيازات الاقتصادية وحق الإرشاد الإدارى فى المناطق التى تطلبانها .

ويلوح أن هذا لم يكن كلامه الأخير ، ففى محادثة له مع مكماهون أرسل بها هذا إلى جراى ؛ أوضح أن احتلال فرنسا للمقاطعات العربية التصرف ، حلب وحماة حمص ودمشق ، سوف يقاومة العرب بالقوة ، وبهذا هو الاستثناء ... فسوف يقبلون بعض التعديل فى الحدود الشمالية العربية المقترحة من الشريف حسين . وقال الفاروقى لمارك سايكس فى نفس الوقت إن العرب يوافقون على أن تكون البصرة ومنطقتها المزروعة إلى الجنوب أرضاً بريطانية. هذه الآراء والشروط التى قدمها الفاروقى تؤلف أساس اتفاقية سايكس بيكو التى

بدأت مفاوضاتها التفصيلية فى ديسمبر ١٩١٥ أى بعد أن تم تعهد مكماهون للحسين ،وإن مكماهون عند ما كان يكتب للحسين كان يستعمل نفس الجمل التى كان يستعملها الفاروقى ... »

إن تفنيد حجج المؤلف يقتضى منا الرجوع إلى المصادر الأصلية للمسألة ، ومنها كتاب مقدرات العراق السياسية للعمرى. وفيه نجد نص الرسالة التي بعث بها الفاروقى إلى شريف مكة الملك حسين . والرسالة صريحة فى رد دعوى المؤلف .

لقد ذكر الفاروقى للحسين أن الإنكليز بعد أن أطلعوه على جوابهم للشريف بشأن استثناء غرب خط الشام حمص حماة حلب مرسين إسكندرونة معتذرين بأن لفرنسا حليفتهم مصالح لا يسعهم لأجلها أن يغضبوها . واستطرد يقول فى رسالته : « بعد أن أطلعونى على هذه المواد وطلبوا منى رأيى الشخصى أجبتهم بصفة شخصية حسب معرفتى السابقة ، والمحاورات التى دارت بينى وبين ياسين بك (الهاشمى) وبعض الإخوان ، أنه لا يمكن بوجه عام من الوجوه التنازل عن شبر أرض فى سوريا ، وإنى لست أعرف فى غرب خط الشام وحلب بلد غير عربية كما يدعون،وقلت لهم لا بد من الاعتراف بذلك ووضع معاهدة تحالف وأن لا يبرم صلح إلا باشتراك سيادتكم وأن يعترف بهذا الاستقلال جميع الدول المتفقة مع أمريكا وهو يشمل سوريا والعراق ، وأن يمدونا بالأموال والذاخائر الحربية ، ويمكن الاعتراف للانكليز بالمنافع الاقتصادية فى العراق وللفرنسيين فى سوريا وجلب المفتشين منهم . جرت هذه المذاكرة مع أصحاب السلطة هنا وقد تكلمت أيضاً فى هذا الموضوع مع أحد نوابهم المختص من قبل دولتهم وهو سير ماوك سايكس وهذه المذاكرة الشخصية تعددت وتكررت مراراً ، وأظنهم قنعوا بها وفهموا أننا ننفعهم أزيد من نفعهم لنا ، ومصالحهم فيها أكثر من مصالحنا ، ولما ورد خطاب سيادتكم إليهم أخبرونى أنه جاء مشتملا على ما ذكرته ، وقد أرسلوا جوابهم مع رسولكم الشيخ عريفان .... »

(نص الرسالة فى مقدرات العراق السياسية ج ١ ص ٢٢٢ — ٢٢٣) .

وجاء رد الملك حسين على رسالة وكيله الفاروقى يثنى عليه ويرى ضرورة إقامته فى مصر لما له من ثمرة لا سيما بعد ما « أبدته قريحتك الفطرية من المباحث والاقتناعات فى مسائل الحدود .. » العمرى مقدرات نفس الجزء ص ٢٢٤ .

ومعلوم أن رسالة الشريف إلى مكماهون المؤرخة فى ٥ نوفمبر ١٩١٥ تضمت شروط الحسين الأخيرة للثورة العربية كما تضمنت أقصى ما يمكن التنازل عنه من الأراضى ، ولم يتزحزح الحسين عن هذه الشروط فيما بعد أبداً كما تدل المراسلات التالية مع مكماهون :

ذكر الحسين لمكماهون فى ٥ نوفمبر ١٩١٥ :

١ — « رغبة فى تسهيل الاتفاق ، وخدمة الإسلام ، واجتناب ما من شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتماداً على صفات بريطانيا العظمى ومواقفها الحميدة ، فإننا نتنازل عن إصرارنا فى ضم مرسين وأدنة إلى المملكة العربية .

أما قضية حلب وبيروت ، وسواحلهما فهى عربية صرفاً ، وليس هناك فرق بين المسلم العربى والمسيحى العربى فكلاهما من نسل واحد ..... »

٢ — لما كان العراق قسما من المملكة العربية وكان مركز حكوماتها فى عهد على بن أبى طالب والخلفاء الذين تبعوه .... فلذلك أعتقد أنه ليس فى المستطاع إقناع الشعب العربى بالتنازل عن هذا القطر . إنما رغبة منا فى تسهيل الاتفاق واعتماداً على عهودكم ... وحفظاً لمصالحنا المشتركة فى هذا القطر ، فقد نوافق أن نترك الآن لمدة قصيرة الأراضي التى تحتلها الجيوش الإنكليزية تحت إدارة انكلترا ، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة ...

وفى رسالة الشريف المؤرخة فى أول يناير ١٩١٦ أكد تمسكه بفحوى رسالة ٥ نوفمبر ١٩١٥ :

« .... إن ما يتعلق بقضية العراق ، وبقضية التعويض الذى اقترحناه

لقاء احتلاله فإننى رغبة فى تقوية ثقة بريطانيا بنواياها وغايتنا فى القول والعمل، أدع أمر تقدير المبلغ إلى حكمتها وعدالتها .

أما ما يتعلق بالأقسام الشمالية ومرافقها فقد أبدينا لكم فى كتابنا السابق أقصى ما يمكن أن نوافق عليه من تعديلات . »

من كل ذلك يظهر تهافت الأسانيد التى استخدمها المؤلف فى دعم زعمه؛ فالفاروقى فى حديثه مع مارك سايكس لم يذكر له أن العرب يوافقون على ترك العراق الجنوبى لبريطانيا .

والشريف حسين لم يقبل أبداً استثناء حلب وبيروت وسواحلهما من المملكة العربية لأنها «عربية صرف» ، فإذا صدقنا تقرير مكماهون إلى جراى الذى تضمن قول الفاروقى لمكماهون بأن احتلال فرنسا للمقاطعات العربية الصرف حلب وحماة وحمص ودمشق سوف يقاومه العرب بالقوة ، وبهذا الاستثناء فسوف يقبلون بعض التعديل فى الحدود الشمالية العربية المقترحة من الشريف حسين ..... »

أقول إن صدقنا هذا التقرير فمعناه أن الفاروقى تسرع وتجاوز حدود مهمته وتكلم بما لا يحق له الكلام عليه . والمعول عليه هنا لا الفاروقى ولا آراؤه الشخصية ، وإنما المعول عليه هو الشريف حسين فهو المرجع الأخير والأول فى هذا الشأن ، وقد جاء رده على طلب الانكليز استثناء المناطق الواقعة غربى المدن الأربع دمشق حمص حماة حلب ، بالرفض البات ، ورضى فقط أن يستثنى مرسين وأضنة على ما بينا آنفاً .

ولدى المؤلف كلورى دليل آخر على زعمه بأن الحسين وصحبه كانوا يعرفون سابقاً مضمون وفحوى اتفاقية سايكس بيكو ، وهو أن السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، كتب عام ١٩٢٢ ما يلى : (الجزء ٢٢ ص ٤٥٢) :

« جاء إلى القاهرة فى إبريل — مايو ١٩١٧ أحد القواد الذين كانوا مع

الأمير فيصل فألفيناه معتقداً بأن الملك (حسين) وافق الانكليز والفرنسيس على ما قرروا بشأن سوريا والعراق . ثم سمعت هذا الخبر بعينه بعد شهر من مصلم آخر كان مشتغلا بهذا العمل مع اللجان (الجمعيات) . ثم أخبرنا بعض من كانوا مع الأمير فيصل أنهم رأوا كتاباً من والده له يذكر عين ذلك . ويعلله بأن فرنسا تحفظ له سواحل سوريا من التعدى عليها إلى أن يصير للدولة العربية أسطول يحميها به على أنها تدفع مبلغاً معيناً للدولة العربية فى كل عام ما دامت محتلة فى تلك السواحل... »

إن الشطر الأول من رواية السيد محمد رشيد رضا مما لا يقره العقل والمنطق ، ولا تسوغه الحقائق التالية ، ولئن صح الشطر الثانى من الرواية فهو لا يمكن أن يخرج فى مضمونه ومداه عن المباحثات التى جرت بين الحسين وبين سايكس بيكو فى جدة (مايو ١٩١٧) ؛ فمن المعلوم أن الحسين فى هذه المباحثات تحفظ فى إجراء تسوية لمسألة لبنان على نسق التسوية التى سبق الاتفاق عليها مع انكلتره بشأن جنوب العراق ؛ أى إيجاد تعاون بين فرنسا والحكومة العربية فى لبان يحدد بزمان معين تقوم خلاله فرنسا بمساعدة الحكومة العربية المذكورة بإعانة مالية تقدمها وتعمل على ترويج مصالحها ضمن نطاق السيادة العربية .

ولكن الحسين لم يتعهد بشىء ولم يرتبط بشىء ، وإنما كان أقصى ما أمكنه عمله هو أنه وعد سايكس بيكو بأنه سيبحث مع زعماء الحركة العربية ويسعى لإقناعهم بإجراء تسوية لموضوع لبنان ... ومع أن المحادثات بين الحسين وبين سايكس بيكو لم تذع ، إلا أن الحسين صرح بعدئذ أن محادثات جدة دارت بالدرجة الأولى حول قبول العرب بالاعتراف لفرنسا بمنطقة نفوذ فى سواحل سوريا الشمالية أى فى لبنان . إن الكولونيل بريمون رئيس البعثة الفرنسية فى الحجاز يذكر فى كتابه الحجاز فى الحرب العالمية (ص١٤٣) إن مارك سايكس زار جدة واجتمع بالحسين قبل أن يرافق جورج بيكو إلى

جدة ويجتمع ثانية بالحسين ، وأن سايكس ذكر فى التقرير الذى رفعه لرئاسة البعثة الفرنسية فى الحجاز أنه حاول تهيئة ذهن الشريف حسين لقبول شروط اتفاقية سايكس بيكو ، ولم يقل سايكس ولا برىمون إن الشريف حسيناً قبل وسلم بشروط الاتفاقية جملة أو تفصيلا .

وهذا القول من جانب برىمون وسايكس يدل دلالة واضحة على أن الحسين لم يكن يعلم أبداً بوجود الاتفاقية ولا بفحواها فكيف نسوغ لأنفسنا تصديق رواية السيد رشيد رضا وغيره . إن ما تلا من أحداث لا يمكن تفسيرها إلا إذا اعتقدنا اعتقاداً جازماً بأن الحسين لم يكن يعلم أبداً بوجود اتفاقية سايكس بيكو قبل نشرها من طرف البلاشفة أواخر عام ١٩١٧ . إن السيد رشيد رضا يذكر أن سايكس بعد عودته من جدة ذكر لأحد خاصته أن ملك الحجاز وافق على أن تكون سواحل سوريا لفرنسا (المنار ج ٢٢ ص ٥٢ ٤) .

فيجوز أن هذا النبأ قد وصل إلى العرب عن هذا الطريق فألبس الموتورون[1] هذه الرواية ثوب الحقيقة والتصديق ، واعتبروا أن حديث سايكس صحيح ، وأن حديث حسين مع سايكس وبيكو فى جدة كان قبولا نهائياً بتسليم سواحل سوريا الشمالية إلى فرنسا ، وهو قول يعوزه الدليل . ولم تجترئ فرنسا ولا انكلترا على هذا الزعم رسمياً فلو كان قد صح وقوعه لما توانت الدولتان وبخاصة فرنسا عن إبراز حجتها فى المطالبة بالاستيلاء على سوريا أثناء انعقاد مؤتمر الصلح . أو لتبرير احتلالها البلاد فيما بعد .

ويذكر المؤلف فى صفحة ٥٦ من كتابه أن من يتأمل فى مراسلات مكماهون لحسين يرى بأن رقعة الأرض الموعودة للشريف وللعرب هى نفس رقعة الأرض التى طالب بها الفاروقى فى محادثاته مع مكماهون، ونفس

---

(١) من المرجح أن السيد رشيد رضا كان موتوراً من الحسين ؛ فقد منع من زيارة دار الوكالة العربية بالقاهرة ومن الاجتماع بالمندوب العربى فيها بموجب برقية من الخارجية العربية فى مكة بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٣٣٥ (العمرى ٢ : ١٥٠) ، ولعله أصبح مغاضباً لعدم تلبية رغبته فى منصب مشيخة الإسلام الذى طالما تطلع إليه وتقدم إلى الملك حسين عبثاً أن يعقد عليه به ، كما أصبح فيما بعد ساخطاً على الملك فيصل ...

الرقعة التى تركت للعرب فى اتفاقية سايكس بيكو ـ مقاطعات دمشق حمص حماة حلب . أى أنه لا يوجد تناقض بين اتفاقية بيكو وبين وعود مكماهون للحسين .

ولا حاجة إلى القول بأن هذه دعوى كان جورج أنطونيوس فى كتابه يقظة العرب قد فندها ، كما فندتها الأحداث والوقائع التالية التى أعقبت نشر الاتفاقية المشئومة .

ويرى المؤلف أن من جملة الأدلة على معرفة الحسين لفحوى اتفاقية سايكس بيكو قبل نشرها ، هو أنه كان يوصى دوماً مندوبه فى القاهرة بأن لايبدى أى اهتمام بمسألة سوريا وأن يدع الأمور تأخذ مجراها الطبيعى(ص٤٠)

ولكن هذا القول لا يدل إلا على أن الحسين أراد أن يجنب مندوبه التورط بتصريح أو تشبث من شأنه أن يسىء إلى القضية السورية ، وذلك لعلمه بوجود تحريكات فرنسية بين صفوف بعض المسيحيين اللبنانيين الذين استمالتهم فرنسا وخوفتهم من الخلافة الهاشمية ومن حكومة « البدو » ، ويظهر هذا جلياً فى برقيات الفاروق إلى الحسين الذى خشى أن يؤدى تدخل مندوبه فى المسألة السورية إلى إثارة مشاكل قد يتوسل بها الأعداء لإثارة أمور لم يحن أوان بحثها ومناقشتها بعد .

ويذكر المؤلف فى صفحة ٤٠ أن السوريين فى القاهرة عند ما أرسلوا يطلبون من شريف مكة ومن نجله فيصل أن يحتجا على تصريح بلفور بعد إصداره فى نوفمبر ١٩١٧ « أفهموا من قبل وكيل ملك الحجاز فى القاهرة أن الشريف قد سلم تماماً ببرنامج البريطانيين بشأن اليهود فى فلسطين ، كما سلم للفرنسيين بالاستيلاء على سوريا ... » واستند كدورى فى هذا الزعم الباطل على تقرير كتبه وليام ييل — Yale's Report of Dec. 10, 1917

ونحن نقول لو صح زعم « ييل » لوصلنا شىء من أنباء ثورة النفوس فى القاهرة على تصريح الحسين ووكيله ، ولكن لم يصل إلينا أية إشارة عن هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد ، لا من أعداء الثورة العربية

ولا من الموتورين الساخطين على الحسين الذين يأخذون عليه عناده وعدم تقبله للنصيحة ولا من المخلصين الملتفين حوله ولا من بعض السوريين الناقدين لسياسته ! !

وجملة القول إن مانعلم من طبيعة الشريف حسين العنيدة ، وتشبثه الحرفى بعهود بريطانيا له ، وتبرمه بولده فيصل عند ما اعتقد أنه تساهل قليلا مع الفرنسيين فى موضوع سوريا والإيعاز إليه بالعودة من باريس حالا . وجفاء الحسين مع لورانس من أجل قضية فلسطين ،وما تبع ذلك من وقائع وأحداث حرمانه من عرشه ونفيه إلى قبرص . مما يدل على تمسكه الشديد بفحوى مذكرته لمكماهرن فى تحديد منطقة الاستقلال العربى ، كل ذلك يجعلنا نرى أن قول المؤلف اليهودى فى حق الحسين والحركة العربية قول ظالم . ويجعلنا نرى فى المؤلف عدواً من أعداء الحركة العربية الذين كانوا قد اتخذوا من واقع بدء الثورة العربية فى الحجاز وسيلة للحط من شأنها فظلوا ينعتونها ــ كما فعل المؤلف ــ تارة باسم الثورة الحجازية وطوراً باسم الثورة الشريفية . ولا يخفى علينا لماذا تحاشى المؤلف التطرق إلى وعد بلفور والظروف التى رافقت إخراجه مع أنه من صميم موضوع السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط خلال هذه الفترة ، ففى حين تناول ظروف إخراج اتفاقية سايكس بيكو بشىء من التفصيل ، اكتفى بالإشارة إلى وعد بلفور إشارة عابرة ! !

وعلى أية حال فالكتاب فى مجمله يلقى بعض الضوء على تاريخ العلاقات البريطانية بالشرق الأوسط العربى فى الفترة ما بين ١٩١٤–١٩٢١ ، وكنا نرجو لو أن المؤلف وقف قليلا عند بعض المصادر ومحصها ، وإذن لانتفت عنه صفة التحيز ، ولاقترب من البحث العلمى الحيادى المطلوب فى دراسته التاريخ .

أحمد طربين
مساعد فى معهد الدراسات العربية العالية